التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة : ما المطلوب؟

عبد الكريم جابر شنجار
أستاذ دكتور بكلية الإدارة والاقتصاد
جامعة القادسية / العراق

مقدمة:

لقد كانت الدول العربية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى تكون مجتمعاً اقتصادياً واحداً ينتقل المواطنون العرب بحرية بين أرجاءه ويتم التداول السلعي والخدمي وانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة، وآنذاك كانت الدول العربية تتبع نفس الأساليب في الإنتاج ويخضعون لنفس النظم الاقتصادية فيما يخص العملة المتداولة أو التجارة الداخلية أو الخارجية.

أدرك العرب أهمية الوحدة الاقتصادية مبكرا ، وسعوا إلى ذلك منذ صدور بروتوكول الإسكندرية في 7 / 10/ 1944 الذي أعلن ميلاد جامعة الدول العربية ، وكان من ابرز الأهداف آنذاك يتمثل في التعاون في الشؤون الاقتصادية ثم جاء الموضوع في اهتمام تأكيد جديدين عندما أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1990/6/17 (المادة 7) والتي أشارت إلى أنها تربط مابين تحقيق أهداف الدفاع المشترك عن الدول العربية وبين التعاون بينها لتقوية اقتصاداتها .

وبعيداً عن العوامل السياسية التي شهدها الوطن العربي والتقسيمات التي حصلت بفعل الأجنبي، فقد بذلت محاولات تكاملية عربية سواء في إطار الجامعة العربية باعتبارها الوعاء الوحيد الذي يجمع الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية أو من خلال الاتفاقيات الثنائية.

سنتناول مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الطويلة للوقوف على النتائج للخروج برؤية واضحة لهذه المسيرة ، لوضعها في الميزان وترك ماهو مطلوب عربيا يتحدد في ضوء واقع هذا التكامل ، وجرى تقسيم هذه الورقة كالأتي:

أولا : التكامل الاقتصادي : (Economic Integration)

هناك عدة مفاهيم للتكامل الاقتصادي استنادا إلى تنوع النظم الاقتصادية حول فكرة التكامل أو الاندماج فالفكر الرأسمالي يطرح مفهومين **المفهوم الأول** Static يعني إلقاء القيود بين الوحدات الاقتصادية للأمة الواحدة إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف ، **المفهوم الثاني** Dynamic فيتناول التكامل الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحصل بين اقتصادات معينة من اجل تكوين تجمعات كبيرة متماسكة (1) .

وهناك تعريف (2) أكثر اتساعا إلى التكامل الاقتصادي هو عملية وحالة ، فهو عملية لأنة يتم من خلالها اجتماع إرادة لكيانات مندمجة ويترتب عليها قيام مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي وعلى انه حالة بالنتيجة يؤدي إلى بلوغ كيان جديد يتمتع بشخصية معنوية ومكانة اقتصادية جديدة بالإضافة إلى قدرته على تقديم حلولا لمشكلات قائمة ومتوقعة ، وهو ضروري في مجالين :

الأول: في عملية النمو والتعاون والمشاركة .

الثاني : متطلبات المنافسة والاستمرار في عالم التكتلات الاقتصادية الدولية .

واستنادا إلى المفاهيم السابقة يبدو أن فلسفة التكامل الاقتصادي ليس أكثر من ترتيب لاقتصادات معينة من قبل السوق استنادا إلى متطلبات متنوعة الأساسية منها التجانس الجغرافي والثقافي والديموغرافي إضافة إلى تماثل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية .

ويعد بيلا بالاسا (3) (Bela Balass) من المبدعين في الكتابة في موضوع التكامل ، وكانت إسهاماته حافزا للعديد من التجارب الإقليمية في خوض تجربة التكامل الاقتصادي وتتصدرها تجربة الوحدة الأوربية التي تعود بداياتها إلى معاهدة روما عام 1957 ويكون من الملائم تحديد مستويات التكامل الاقتصادي التي حددها بيلا بالاس : كالأتي :

1. منطقة التجارة الحرة : . ويتم فيها توسيع التجارة بعد إزالة جميع الحواجز الكمركية ، وفي الوقت نفسه يسمح هذا المستوى للدولة العضو تحديد الضريبة الكمركية على السلع التي يصدرها أو يستوردها من الدول غير الأعضاء ، وهنا لا يسمح بدخول السلع من المنطقة الحرة إلى داخل الحدود الجغرافية للدول من دون الرسوم المستحقة وتستثنى من ذلك إذا دخلت منطقة حرة أخرى داخل الدولة ، والتي يطلق عليها (Tax Free Shop) (4) .
2. الاتحاد الكمركي : وبموجبه تصبح جميع الدول الأعضاء خاضعة إلى تنظيم كمركي موحد وتتبنى تعريفه كمركية خارجية موحدة ومشتركة اتجاه غير الأعضاء .
3. السوق المشتركة : عند هذا المستوى يسمح لجميع عناصر الإنتاج التحرك بصورة حرة بين الدول الأعضاء .
4. الوحدة الاقتصادية : يمثل هذا المستوى حالة من الاندماج والتعاون الاقتصادي أكثر درجة من المستوى السابق ، فهناك انسيابية تامة في حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، وسريان معدل ضريبي موحد وتبني سياسة مالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشتركة بين الدول الأعضاء ، ويعني هذا المستوى في بعض جوانبه التضخمية بالسيادة الوطنية على حساب المصلحة العليا إلى الوحدة الاقتصادية .

5. الوحدة السياسية : أن بلوغ الوحدة الاقتصادية يعني تماما ذوبان الأعضاء في كتلة متجانسة ومنصهرة بشكل لا تستطيع التمييز بين الملامح السابقة للأعضاء ، الأمر الذي يجعل الوحدة الاقتصادية مسئوله أمام المواطنين ، عندها يمكن الحديث عن الوحدة السياسية ويلخص ما ورد في أعلاه في الشكل الأتي :

شكل (1)

مستويات التكامل الاقتصادي

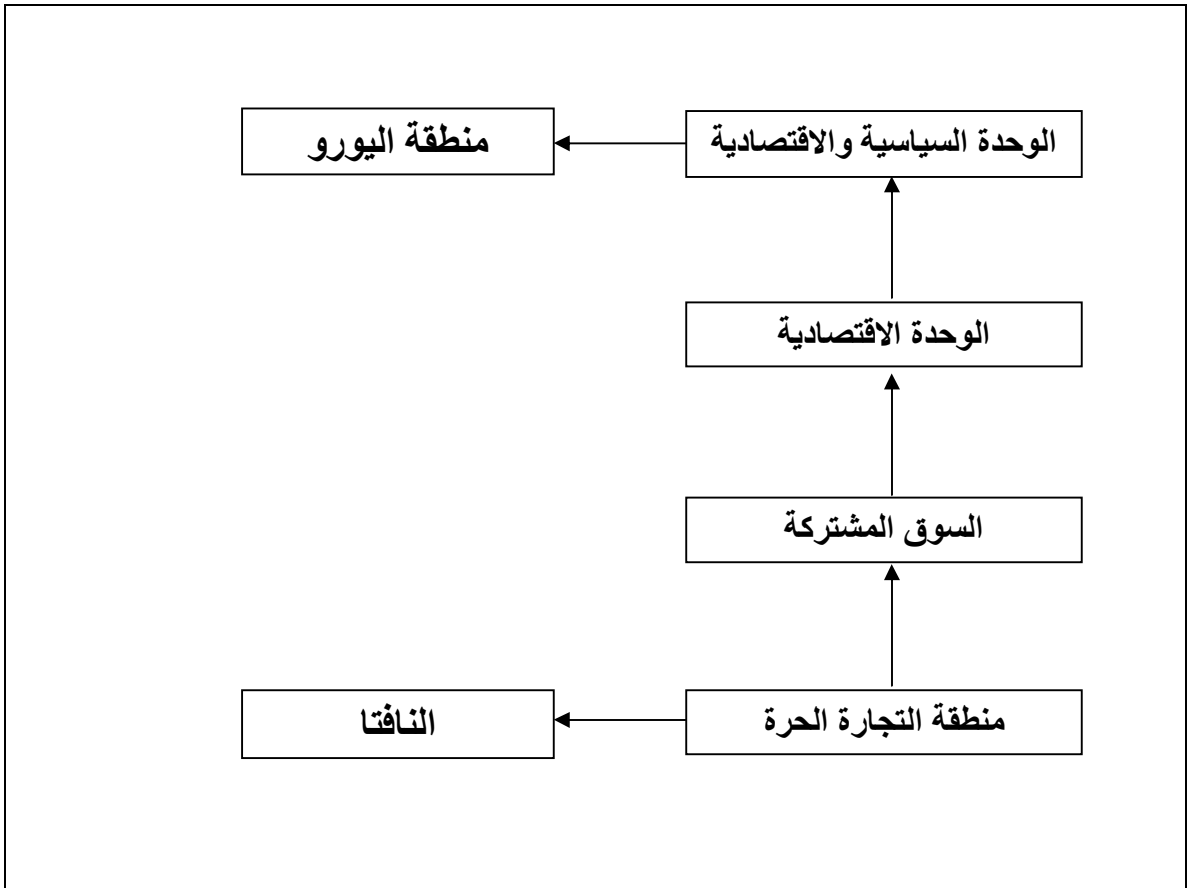

المصدر : من إعداد الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : مسيرة التكامل الاقتصادي العربي :

1. الاتفاقيات العربية المتعددة الأطراف:

وسنتناول أهم الاتفاقيات مع محاولة وضع تقييمات موجزة.

أ- اتفاقية (5) تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام 1953:

تعد هذه الاتفاقية المحاولة الأولى في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، وقد وافق مجلس الجامعة عليها في 1953/9/7 ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12 وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على قيام تعاون اقتصادي بين الدول العربية عن طريق تسهيل التبادل التجاري.

وقد استهدفت هذه الاتفاقية إعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة فيما بين الدول العربية من الرسوم الكمركية مثل السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية، كما أولت الاتفاقية معاملة تفضيلية للسلع الصناعية الوطنية الناشئة من أحد الأطراف في الاتفاقية، إذ أخضعت لتعريفه كمركية مخفضة بنسبة 25% من التعريفة الكمركية المطبقة في الدول المستوردة، وحددت الاتفاقية السلع المعفاة من الرسوم الكمركية وأوردتها في جدول ملحقة بها.

وبهدف إيلاء معاملات تفضيلية أوسع أدخلت الأطراف الأعضاء تعديلات على الاتفاقية في الأعوام(1954 و1956 و1957 و1959) تم بموجبها إضافة سلع أخرى إلى قائمة السلع الواردة في الملحقين (الزراعي والصناعي) واستحداث ملحق أخر يتعلق بالصناعات التجميعية.

محصلة هذه الاتفاقية أنها تقلصت كثيراً على الرغم من التعديلات حتى بقيت ثلاثة دول فقط عند التعديل الرابع هي العراق والكويت ومصر، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية عملياً بعد تطبيق قرار أنشاء السوق العربية المشتركة.

ب- اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال

حصلت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1953 وتم التوقيع عليها من لبنان والأردن ومصر في عام 1953 والسعودية والعراق في عام 1954. ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقية (6) :

- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.
- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاءات من الضرائب وعدم وضع العراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- اتفاقية الوحدة الاقتصادية (7) لعام 1957:

صودق على مشروع هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي العربي عام 1957، إلا أنها لم تقر من قبل الحكومات العربية ولم توضع قيد التنفيذ قبل عام 1964، وقد أشترك فيها كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والكويت بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع وثائق التصدير، ثم انضمت إلى الاتفاقية بعد ذلك ست دول عربية هي (اليمن، السودان، الإمارات العربية المتحدة، الصومال وليبيا) .

وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية أن تقوم بين الدول الأعضاء وحدة اقتصادية كاملة بعد تحقيق أهدافها المتعددة المرتكزة إلى الفكر التقليدي في التكامل الاقتصادي من خلال التأكيد على عملية تحرير التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج وفقاً لقوانين السوق.

د- السوق العربية المشتركة:

إن أهم القرارات الصادرة من المجلس الاقتصادي العربي، تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، القرار (17) لعام 1964 والقاضي بأحداث السوق العربية المشتركة كمرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. ولقد أستهدف قرار أنشاء السوق تحرير السلع التي يتم التبادل بها بين الدول الأعضاء في السوق بخطوات تدريجية من الرسوم الكمركية وغيرها من الرسوم والضرائب وكذلك القيود الإدارية، وعلى مراحل متتالية حتى تحرر في نهايتها التجارة من جميع الرسوم والقيود، وارتكز العمل في إطار هذا القرار على السلع الواردة في القوائم الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت مع إيلاء معاملات تفضيلية للسلع الأخرى التي لم ترد في هذه القوائم (8) .

إن السوق العربية المشتركة هي في واقع عبارة عن منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، وهي بذلك لا تتضمن توحيد للتعريفة الكمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي.

إن محصلة عمل السوق العربية المشتركة لم يكن في مستوى الطموح وقد تعطلت أهدافه لعدة أسباب أبرزها ترك حرية للعضو في استثناء بعض السلع من الإعفاء الضريبي، عدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية لدول السوق، وبالرغم من الانتباه إلى بعض العوائق ومحاولة معالجتها في الأعوام 1970 و1971 وإصدار القرارات الخاصة بضرورة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء (9) ، ولكن تلك القرارات بقيت حبراً على ورق.

هـ- اتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981:

في ضوء النتائج المتواضعة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري والسوق العربية المشتركة، وتنفيذاً لتوجيهات القمة الاقتصادية العربية في عمان تم إعادة النظر في الاتفاقيات العربية الجماعية القائمة وتطويرها. وقد أعدت هذه الاتفاقية وإقرارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثلاثين (10) بموجب القرار رقم (848) بتاريخ 1981/12/27، وقد امتلكت هذه الاتفاقية بنظره شمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية الشاملة وتعزيز الطاقات الإنتاجية بين الدول العربية، وهي بذلك تمثل تقدماً مهماً بالنسبة لاتفاقية عام 1953 وقرار السوق عام 1964.

وقد توصلت الاتفاقية إلى تحرير (20) مجموعه سلعية فقط بحلول شباط/ 1989، وإعفائها من الرسوم الكمركية والقيود الإدارية، وقد صادق المجلس على إعفاء تلك السلع، في حين لم تنجح المفاوضات في تحرير (32) مجموعه سلعية.

وعلى الرغم من ذلك واجه تنفيذ هذه الاتفاقية بالصورة المنشودة عدد من العقبات لعل من أهمها (11) .

- ضعف وتعثر الآلية التي عهد أليها مهمة المتابعة والتنفيذ وهي لجنة المفاوضات التجارية والتي ركزت عملها حول قوائم سلبية محددة وبأسلوب غير مرن.
- تبنت اللجنة أسلوب الإعفاء الكامل وليس الإعفاء التدريجي، الأمر الذي لم يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة ببعض الأعضاء.
- إصرار بعض الدول الأعضاء على التأكيد أولاً من التزام جميع الدول الأعضاء بتحرير المجموعة السلعية العشرين التي تم الاتفاق على تحريرها والتأكد من الإجراءات المتخذة في هذا الصدد.
- الاختلاف في الرؤى في الإعفاء الكامل والفوري على السلع المتفق عليها، فبعضهم كان يرى أن التحرير الكامل لا يعني التحرير الفوري، وأنه يتعين التفاوض بشأن هذا الأمر وعلى أن يتم تحريرها بصوره متدرجة.

2. الاتفاقيات الثنائية:

وهي الاتفاقيات المعقودة بين بلدين، وقد انتشر هذا الأسلوب في العلاقات الاقتصادية الدولية في سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

وتم التراجع عن هذا الأسلوب في ظل سريان مفعول قوانين منظمة التجارة العالمية WTO.

وقد لجأت إلى هذا الأسلوب الدول العربية التي تطبق على تجارتها الخارجية نظم الرقابة على الصادرات والواردات ونظم الرقابة على الصرف، وانتشرت هذه الاتفاقيات خلال مدة السبعينيات لعدة أسباب من أهمها (12) :

- امتلاكها المرونة ومراعاة الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية على خلاف الاتفاقيات الجماعية التي يصعب فيها مراعاة أحد الأعضاء على حساب الأطراف المتعددة الأخرى.
- بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 وتراكم فوائض مالية لدى الدول العربية النفطية، تولدت رغبة لدى هذه الدول باللجوء إلى هذا النوع من الاتفاقيات بوصفها وسيلة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها بسبب تشابه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصاداتها مما يجعل التعاون الاقتصادي يأخذ طابعاً مميزاً.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تربطها ببعضها البعض أكثر من مائة اتفاقية تجارية ثنائية تعطي بعض الامتيازات والإعفاءات التجارية للسلع المتبادلة فيما بينها (13) .

3. الاتفاقيات الإقليمية العربية:

تقف عدة دوافع وراء تلك الاتفاقيات التي حصلت بين مجموعات من الدول العربية، يعود بعضها إلى أسس التقارب الجغرافي أو الثقافي أو على أساس تشابه أو تجانس الهياكل الاقتصادية، ويأتي هذا التوجه نحو هذه الصيغة الجديدة من التكامل الاقتصادي العربي منسجما مع الاتجاه العالمي لإقامة مناطق التجارة الحرة وتكتلات الاقتصادية الكبرى ، وهناك أسباب أخرى من مثل بدء الحرب (العراقية – الإيرانية) عام 1980 ، وتدني مؤشرات العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم .

وفي ما يلي استعراض لهذه التجمعات العربية حسب أسبقيتها : .

أ– اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي (14) :

تعود مدة هذه اللجنة إلى الاجتماع الوزاري للدول إتحاد المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس) في أيلول من عام 1964 وانضمت موريتانيا إلى هذه اللجنة عام 1975، إذ أقر بروتوكول لجنة استشارية دائمة حددت مهامها كالآتي:

* دراسة إمكانية تنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

* إمكانية تنسيق سياسات التصنيع.

* تحديد السلع التي يمكن مبادلتها بين الدول الأعضاء وإعفائها من الرسوم والقيود الكمركية المختلفة.

* تحديد مواقف مشتركه في التعامل الاقتصادي والتجاري مع السوق الأوربية المشتركة.

وقد فشلت هذه اللجنة من متابعة أعمالها على الرغم من نجاحها في تأسيس الكثير من اللجان المتخصصة في قطاعات مشتركة، إذ تغلبت المصالح الخاصة على المصلحة الجماعية، وانسحبت ليبيا من اللجنة عام 1970 ويعترض العمل المشترك بين الأعضاء مشاكل عديدة في مقدمتها مشكلة الصحراء الغربية والاختلاف في المواقف بين الجزائر والمغرب .

وفي عام 1989 بذلت محاولات جادة لإعادة تفعيل تجمع دول إتحاد المغرب العربي بجميع أعضائه، من أجل بلوغ مستويات جديدة في استغلال الإمكانيات التجاري والاستثمارية المتاحة في أسواقها والاستفادة من قربها الجغرافي بأسلوب واقعي ممكن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب– مجلس التعاون الخليجي (15) :

أسس في تموز عام 1981، وفي اجتماع القمة الثانية للمجلس بالرياض في أيلول من العام نفسه، أقرت اتفاقية اقتصادية تستهدف توثيق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء (دولة الأمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، المملكة العربية السعودية، الكويت) عن طريق تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الكمركية ، وترتبط هذه المجموعة العربية بروابط بيئية واجتماعية قائمة على أساس الأسر العائلية الحاكمة سياسيا واقتصاديا من شأنها تعزيز النتائج التي تمخض عنها عملية التكامل الاقتصادي بينها .

4. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (16) :

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين بتاريخ 1997/2/17 قرار رقم (1317) بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول إلى منطقة تجاره حرة عربية كبرى. وقد جسد هذا القرار الإرادة السياسية العربية الجماعية وفق القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة خلال شهر يونيو 1996.

أ– دوافع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية:

لقد تلاحقت الإخفاقات التي تعرض لها العمل العربي المشترك بشكل عام والجهود التكاملية بشكل خاص، وتبعاً لذلك جاء إنشاء هذه المنطقة تحت الدوافع القديمة والمستجدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وكما يأتي:

- بروز النظام التجاري الدولي الجديد الذي تمخضت عنه جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، هذا النظام الذي توسع وأخذ يشمل تجارة الخدمات والسلع الزراعية والمنسوجات والألبسة وكان من نتائج هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية (W. T. O)
- التوسع في إقامة التكتلات الاقتصادية وهو الأمر الذي سمحت به نتائج جولة أورغواي حين استثناها من حكم ألدوله الأولى بالرعاية.
- تراجع الاتفاقيات الثنائية التي لم يعد لها مجال في إطار النظام التجاري الدولي الجديد، إذ أن الدول الأطراف ملزمة بتعميم ما تتيحه هذه الاتفاقيات من إعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- أثبتت معوقات التجارة العربية أنها لا تنحصر فقط في القيود الكمركية بل أن هناك قيوداً أخرى من بينها مشكلة النقل وعلى الرغم من محاولة معالجة هذه المشكلة عن طريق اتفاقية النقل بالترانزيت المعمول بها بين الدول العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ عام 1977 ولكن الواقع أكد عدم كفايتها تحت تأثير جانبين:

الجانب الأول: عدم اكتمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديد بين الدول العربية، فهناك الكثير من محاور الربط البري وعن طريق خطوط السكك الحديد التي تتطلب الاستكمال خاصة فيما يتعلق بالربط بين دول المشرق العربي والدول العربية في شمال أفريقيا.

الجانب الثاني: يتعلق بارتفاع تكلفة النقل البري والبحري في المنطقة العربية، وبالقيود الإدارية المرتبطة بحركة النقل إذ تتسم الإجراءات على المنافذ الحدودية، وإجراءات الترانزيت بالتعقيد وتستغرق أحياناً في مدة زمنية طويلة.

ب– العناصر الرئيسة للبرنامج التنفيذي:

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيس لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعد المصادقة على الاتفاقية المذكورة الشرط الأول والأساسي للأنظمام للمنطقة. ولقد صادق على هذه الاتفاقية حتى الآن تسع عشر دوله عربية ليس من بينها الجزائر وجيبوتي وجزر القمر المتحدة.

واستناداً إلى ذلك هناك عناصر أساسية للبرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للوصول إلى المنطقة العربية الحرة وكالأتي:

- معاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأة العربية معامله السلع الوطنية.
- بتم تحرير السلع المتبادلة (السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، السلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في أطار جامعة الدول العربية) كافة من الرسوم الكمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشرة سنوات تبدأ من 1998/1/1 وتنتهي في 2007/12/31.
- يمكن أن تتفق الدول الأطراف في أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تنسيق البرنامج الزمني.
- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأي قيود كمركية تحت أي مسمى مهما يكن.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- منح معاملة تفصيلية للدول العربية الأقل نمواً، وعلى الدولة المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والمدة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عن التطبيق من خلال لجان متخصصة.

ج- الإطار القانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وان نصوص الاتفاقية تتيح ذلك.
- أن تتماشى هذه المنطقة أوضاع واحتياجات الدول العربية ومع إحكام منظمة التجارة العالمية.
- الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع مع اتفاقيات (الجات) الخاص بالدول النامية، والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالمدة الزمنية التي حددتها (الجات) لإقامة أي شكل من أشكال التكامل أو التكتل الاقتصادي وهي عشر سنوات قابله للتمديد لعامين آخرين.
- اعتمد البرنامج الأحكام الواردة في اتفاقية الجات فيما يتعلق بتحديد قواعد المنشأة والمواصفات والمقاييس واشتراكات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري والاتفاقيات التجارية.
- أعتمد ذات الأسس الفنية المتبعة في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والإغراق ومعالجة حالات الدعم وخلل ميزان المدفوعات.
- تثبيت الرسوم والضرائب الكمركية بتاريخ محدد لأغراض تطبيق البرنامج.
- أن يشتمل البرنامج التنفيذي على خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء هذه المنطقة. كما مبين في الفقرة السابقة.

د- الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يبلغ عدد الدول العربية التي أنظمت إلى المنطقة سبع عشره دوله عربية هي (الأردن، دولة الإمارات العربية، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن) وبقيت خمس دول لم تنظم بعد إلى المنطقة من بينها أربع دول مصنفة ضمن مجموعة الدول العربية الأقل نمو (جيبوتي، الصومال، جزر القمر المتحدة، موريتانيا) فضلاً عن الجزائر أن هذا الموقف حتى تاريخ 2004/1/1.

5. الاتفاقية العربية في الخدمات:

اقتصرت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تجارة السلع فقط ولم تشمل حتى الآن تجارة الخدمات، التي تمثل نحو 24% بوصفه متوسطاً من إجمالي التجارة العربية من السلع والخدمات، وتتصاعد هذه النسبة في بعض الدول العربية التي تتوفر لديها مقومات سياحية وخدماتية مثل (مصر، الأردن، المغرب، تونس) . وقد تعزز قطاع الخدمات بعد التطورات التي شهدها صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمي والعربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسيساً على ذلك جاء الاهتمام العربي بتحرير تجارة الخدمات وأعدت اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها وإدماجها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكما يأتي:

الجزء الأول: يتعلق بالأحكام العامة للاتفاقية، وتنسجم هذه الأحكام مع تلك النصوص المتفق عليها في اتفاقية الجات، وذلك حتى لا تشكل تناقضاً بالنسبة للدول العربية الأعضاء بالمنظمة العالمية أو تلك التي بصدد الانضمام إليها.

الجزء الثاني: جداول الالتزامات. هناك دول عربية قدمت جداول بتلك الالتزامات الأولوية والتي ترغب في التفاوض مثل (الإمارات العربية المتحدة، الأردن، مصر، الكويت، سلطنة عمان)، وهذه الالتزامات والتعهدات فاقت تلك الممنوحة في أطار اتفاقية (الجات) بحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها نسبة مهمة من تجارة الخدمات العربية.

ثالثا : التجارة العربية :

طالما مثل المدخل التجاري عنوانا رئيسيا للتكامل الاقتصادي العربي أو محددا للعلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية الأخرى منفردة أم على شكل تكتلات تجارية ونظرا لطبيعة الاقتصاديات العربية التي تمثل فيها مصادر الطاقة من النفط والغاز ، فقد طغت على العلاقات التجارة العربية التركز الشديد في جانب الصادرات في كل ما يتعلق بهذه المصادر ودورها في الاقتصاد العالمي، فالعالم الخارجي ينظر إلى الدول العربية النفطية على أنها محتكرة لها ، إذ تبلغ الاحتياطيات العربية من النفط والغاز نحو 57,8% 28,9% على التوالي (17) .

ولكن في المقابل أن الدول العربية هي مستوردة صافية للغذاء فهي جميعها تعاني من فجوه غذائية متزايدة ففي عام 1990 كانت قيمة الفجوة الغذائية تبلغ 12 مليار دولار ارتفعت إلى حوالي 13 مليار دولار عام 2000 ثم زادت إلى 18 مليار دولار عام 2005 وقبل ارتفاع أسعار الغذاء عام 2008 بلغت قيمة الفجوة 24 مليار دولار عام 2007 ، وقفزت إلى 32,5 مليار دولار بسبب الأزمة الغذائية العالمية ، وخلاصة ذلك بلغ معدل النمو السنوي في فجوة الغذاء العربي ما يساوي 8 % خلال المدة (2000 – 2008) (18) .

وخلاصة ذلك أن جميع الدول العربية هي من الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة الاكتشاف التجاري بسبب ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في تكوين نواتجها المحلي (19) إذ سجلت هذه النسبة نحو 91,8 % عام 2008 و 78,1% في عام 2009 ولبيان واقع التجارة العربية نتناولها كما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. التجارة الخارجية العربية :

أ- حجم وهيكل التجارة : يشير الجدول (1) إلى تطور حجم التجارة الخارجية العربية (الصادرات + الواردات) من عام 1973 إلى عام 2009 وبشكل تجمعي أن إجمالي الصادرات تتفوق على إجمالي الواردات ، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات ، وعلى العموم أن حجم التجارة الخارجية العربية يبدوا إلى صالحها تماما على الرغم من أن الدول العربية غير النفطية جميعها تعاني من عجزا تجاريا شبه مطلق تقريبا .

جدول (1)

الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية من أجمالي الصادرات والواردات والتجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية للمدة (1973-2009)

%

البيان	الصادرات العربية (فوب) مليار دولار			الواردات البينية (سيف) مليار دولار			نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الخارجية
السنوات	البينية 1	الإجمالي 2	2:1	البينية 3	الإجمالي 4	4:3	4+2=3+1
1973	1,4	25,8	5,4	1,6	15,5	10,3	7,28
1975	3,7	72,9	5,1	3,6	39,5	9,1	6,54
1980	11,4	234,3	4,8	11,1	110,9	10,0	6,52
1985	4,9	94,9	5,1	7,5	93,9	7,9	5,56
1990	13,8	141,1	9.7	10,3	104,8	9,8	9,79
1991	10,5	125,9	8,3	9,2	103,1	8,9	8,60
2000	16,1	257,1	6,2	15,7	155,5	10,1	8,32
2005	48	569	8,4	44	350	12,5	10,5
2006	59	692	8,5	54	401	13,4	10,9
2007	71	807	8,7	64	535	11,9	10,4
2008	93	1068	8,7	84	705	11,9	10,3
2009	75	726	10,3	67	603	11,1	10,7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر: تم إعداده بالاستناد إلى:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، أعداد مختلفة.

أن الظاهرة السلبية هنا تتمثل في هيكل التجارة العربية (الصادرات + الواردات) كما يبين ذلك الجدول (2) .

جدول (2)

الهيكل السلعي للصادرات والواردات الاجمالية

للمدة (2005 – 2009)

السنوات / البيان	2005		2006		2007		2008		2009	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
السلع الزراعية	2,8	14,7	2,8	14,7	3,0	13,9	2,9	15,4	3,1	16,0
الوقود والمعادن	77,4	14,3	77,4	15,2	76,9	15,1	78,0	17,1	70,8	15,8
المصنوعات	11,6	62,2	12,4	61,1	13,4	62,3	12,5	60,4	16,4	60,6
المواد الكيمياوية	3,9	9,0	3,8	8,6	4,1	8,6	3,7	6,9	4,4	7,1
مصنوعات أساسية	2,2	13,8	2,2	13,8	2,4	14,5	3,0	18,7	4,3	19,0
الآلات ومعدات النقل	2,8	30,6	3,0	30,5	3,5	31,5	3,2	26,6	4,5	26,0
مصنوعات متنوعة أخرى	2,7	8,8	3,3	8,2	3,5	7,7	2,5	8,1	3,2	8,5
سلع غير مصنفة	8,1	8,7	7,1	8,9	6,7	8,7	6,6	7,0	9,6	7,6
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصادر: تم إعداده بالاستناد إلى:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 .

فيلاحظ أن هيكل الصادرات العربية تتركز في الوقود والمعادن على الرغم من انخفاض النسبة من 77,4 % لعام 2005 إلى 70,4 % لعام 2009 ولصالح ارتفاع نسبة مساهمة المصنوعات والسلع الأخرى غير المصنعة .

أما هيكل الواردات الإجمالي فهناك تركز واضح لصالح السلع الزراعية والمصنوعات ، وخطورة ذلك تكمن في تهديدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤكدة إلى الأمن الغذائي العربي والى التبعية في عملية التصنيع والنقل والتكنولوجيا بعد عدة عقود من التنمية والتي من المفترض أن تتمكن الدول العربية من استيعابها والبدء في إنتاجها وتصديرها .

ب- اتجاهات التجارة العربية الخارجية : فيشر الجدول (3) إلى تلك الاتجاهات للمدة (2005 – 2009) ويتبين أن الشركاء الرئيسيين للدول العربية في جانب الصادرات هي تصاعدها بالنسبة إلى الدول العربية والدول الأسيوية إذ بلغت نحوا 10,3 % و 40,3 %على التوالي عام 2009 وتراجع بالنسبة إلى كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة إذ سجلت نحوا 15,3 % و 8,7 % على التوالي لنفس العام الأخير ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة دون شك ، إذ يلاحظ أن النسبة عام 2008 بالنسبة لهاتين الجهتين هي 17,3 % و10,5 % على التوالي ويعني ذلك مدى تأثر التجارة الخارجية العربية بأي مشاكل اقتصادية تحصل في الأسواق الرئيسية في العالم .

جدول (3)

اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية

للمدة (2005 – 2009)

السنوات / البيان	2005		2006		2007		2008		2009	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الدول العربية	8,5	12,6	8,5	13,4	8,8	12,0	8,7	11,9	10,3	11,2
الاتحاد الأوربي	17,1	31,7	19,2	32,7	17,8	34,5	17,3	30,8	15,8	28,9
الولايات المتحدة	8,8	5,5	9,2	6,9	10,3	9,3	10,5	8,5	8,7	8,7
أسيا : منها	27,5	22,9	31,2	24,3	34,6	31,5	37,0	28,5	40,3	33,9
– اليابان	9,8	4,0	11,3	4,0	11,6	5,8	12,6	5,1	12,3	4,4
– الصين	3,4	5,0	4,0	5,9	5,4	10,5	6,7	10,1	6,7	11,3
– باقي دول أسيا	14,3	13,8	15,9	14,4	17,5	15,2	17,7	13,2	20,3	18,1
باقي دول العالم	38,2	27,3	31,9	22,8	28,5	12,7	26,5	20,3	24,3	17,3
المجموع	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %

المصدر: تم إعداده بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. التجارة العربية البينية:

تمثل التجارة البينية أهمية بالنسبة للأعضاء في التكتلات ومناطق التجارة الحرة في العالم فهيه تمثل أكثر من 60% بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي ، وما يخص الدول العربية صحيح أن هناك تطوراً في أقيام الصادرات والواردات البينية خلال التسعينيات من القرن المنصرم ومطلع القرن الحادي والعشرين. إلى جانب تطور هيكل التجارة البينية العربية في قطاع المصنوعات وبشكل خاص الصادرات السعودية من اللدائن والحديد والصلب وصادرات المغرب من عجائن الورق ولبنان لمنتجات دور النشر والصحافة والصادرات المصرية من الأسمنت ونفس الوقت حافظت الواردات البينية على نفس الهيكل والتطور، إلا أن حصة التجارة البينية بقيت على نسب متواضعة لا تتعدى 10% في أفضل حالاتها. وبالعودة إلى الجدول (1) الذي يبين الأهمية النسبية للصادرات والواردات من التجارة البينية ونسبة الأخيرة من أجمالي التجارة العربية الخارجية في المدة (1973-2009) .

ونستطيع أن نقرأ تاريخ هذه التجارة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات القرن المنصرم، والاستنتاج الرئيس أنها لم تغادر النسب المتواضعة على الرغم من الكثير من التجارب والاتفاقيات لتفعيل التعاون العربي في المجال التجاري.

إن النقطة الرئيسية التي يمكن الإشارة أليها ما مدى تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارب البينية وهل الأمر يقتصر على العوائق الكمركية أو ماذا؟ تلك الأسئلة ربما تكون حكومات الدول العربية هي المسئولة عن الإجابة عليها مادامت الإرادة العربية موجودة وفاعلة.

ما المطلوب:

يبدو أن التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي بقيت صامدة وغدت تمثل تحديا مستمرا و تهديدا خطيرا للبقاء في عصر العولمة بكل أبعدها .فالتكامل الاقتصادي العربي طالما أكدت مؤشراته فشله وتراجعه على الرغم من امتلاك امتنا العربية مقومات ذلك التكامل من لغة واحدة ومصالح وتاريخ مشترك ،وأن تلك السمات مترابطة ومتشابكة لكل أجزائها بدرجة قلما نجد مثلها في المناطق الأخرى من العالم.

أن النظرة التجميعية إلى الدول العربية تكشف عن أجلى مظاهر التكامل ، في حين أن كل دول العربية منفردة تعاني من واحد أو أكثر من الاختلالات في علاقاتها الاقتصادية أو التجارية .

ومع الأسف أن ما أنجز من العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية وحتى تجربة دول مجلس التعاون الخليجي هي الأخرى فشلت في تحقيق الحلم الأول الخليجي في انبثاق عملتها الموحدة في 2010/1/1 بعد سلسلة من الخلافات بين تجربة عربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجمعها العديد من السمات المتماثلة جدا .

وقد تزامن كل ذلك مع نوع جديد من التحديات إعادة العديد من الدول العربية إلى دائرة الصراعات الداخلية تحركها دوافع للأجندات خارجية ، وأخذت الأخيرة تطلق عليها الربيع العربي (Spring Of Arab) ، ودون شك ستكون لها أثار سلبية على العمل الاقتصادي العربي المشترك وفي عدة اتجاهات الاقتصادية منها تتمثل بهروب رؤوس الأموال خارج المنطقة العربية وفي اقل تقديراتها أكثر من 500 مليون دولار أسبوعيا في قطاع السياحة والفندقة للدول العربية مثل لبنان ومصر وتونس ، ولم تحسم بعد الخسائر في الممتلكات عن ما يجرى في ليبيا وسوريا واليمن ، والأكثر جسامه احتلال العراق وتدمير بناه التحتية بعد العقوبات الدولية (1991 – 2003) .

وان الصورة لا تقبل الشك لا يوجد على ارض الواقع تفعيلا حقيقيا إلى التكامل الاقتصادي العربي ما دامت التدخلات الأجنبية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص موجودة في الشأن العربي وكما يبدو أن الواقع العربي سائراً نحو رسم ملامح جديدة لامتنا العربية وكأننا نعود إلى (معاهدة سايكس بيكو) ، ولكن هذه المرة بقيادة أمريكية وليس بريطانيا .

أن كل ذلك يعود إلى فشل الأنظمة العربية في تداركها إلى معالجة الخلل في السياسات الاقتصادية التقليدية في مجال التنمية والتي غادرتها دول أمريكا أللاتينية في الثمانينيات القرن المنصرم ومن بعدها الدول المتحولة (الاشتراكية سابقا) وبالنتيجة أدى إلى إشعال انتفاضة في الشارع العربي في ظل تدني مؤشرات التنمية البشرية لمعظم الدول العربية غير النفطية وساعده على ذلك العامل الأجنبي تحت ذريعة الديمقراطية .

ولكن في المقابل : ما هو المطلوب عربيا في إنجاح التكامل الاقتصادي العربي هو حقيقة قومية أيضا لا تحتاج إلى تبرير ، فالانتماء العربي ليس محلا للاختبار والبرهان ، فالمصالح التكاملية العربية مدعوه للبدء فورا في السعي لتفعيل الاتفاقيات الجماعية والثنائية وخصوصا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والابتعاد عن الطروحات الجديدة التي بدأت تتعامل بها بعض الدول العربية على حساب التنازل عن مصالحها الوطنية مثل مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة أو المبادرة الفرنسية للتعاون أو الشراكة مع دول حوض البحر المتوسط ، فما يجري اليوم في العديد من الدول العربية يؤكد أن تلك الطروحات لا تحقق الطموحات العربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والهوامش:

1. د.عبد الحميد براهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ج 2 ، بيروت ، 1981 ، ص 25 .

2. Charles W.L, Global Business Today , second Edition , International Edition , Irwin MG Graw NHill , 2001 , p227 .

3. BELA BALASS , The Theory of Economic integration : An introduction , the EUROPEAN London , published in the U.N. of America , Lynne , 1994 , p.127 .

4. د. خلاف عبد الجابر خلاف ، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية ، للدول الأخذة في النمو ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (بدون تاريخ) ، ص ص 57 – 58 .

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2000 ، ص 131 .

6. د. توفيق سعيد بيضون، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية وآثارها على مسار التنمية الاقتصادية-الاجتماعية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1986، ص238.

7. د. منصور الراوي ، تكامل الاقتصادي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1984 ، ص ص 53 – 54 .

8. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية العربية حاضراً ومستقبلاً، عمان، الأمانة العامة، نيسان، 1981، ص43.

9. صندوق النقد العربي، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية، دراسة تحليلية، أبو ظبي، آذار، 1982، ص12.

10. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة، عمان، الأمانة العامة، حزيران، 1982، ص163.

11. مجلس الوحدة الاقتصادية، الأمانة العامة، دور الاتفاقيات الاقتصادية العربية والعربية الأجنبية وأثرها على تدفق الصادرات العربية بين الدول العربية، عمان، الأردن، نيسان، 1982، ص39.

12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1997 ، ص 131 .

13. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية، الجزء الأول، الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول العربية، شباط، 1979، ص ص32-38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية، الجزء الأول، الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول العربية، شباط، 1979، ص ص32-38 .

15. مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، الدمام، أمانة المجلس، العدد الثاني، 1987، ص ص85-88 .

16. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998، الفصل الثاني عشر .

17. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 ، ص ص 256 - 257 .

18. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 ، ص 385 .

19. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 ، ص 179 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com